

ما تطلبه المصارف العامة لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة:

مراسيم تسوية تتضمن إعفاءات من كامل الفوائد.. وتريث في ملف المتعثرين بسبب الأزمة لما بعد انتهائها

محمد راكان مصطفى

وصلت المصارف وخاصة الحكومية في فترة ما قبل الأزمة إلى درجة كبيرة من المنافسة، نتج عنها جودة في الخدمات المقدمة للجمهور، وخاصة مع توسع فروع وأنشطة المصارف الخاصة. وبما أن المصارف هي المكون الأساسي للسوق المالية، وهي مرآة الاقتصاد؛ فقد تم استهدافها منذ بداية الحرب على سورية، ودليل ذلك الإشاعات الكثيرة التي استهدفت القطاع المصرفي لليل من تماسكه.

وأصاب القطاع المصرفي إضافة إلى الأضرار المباشرة والتخريب، ضرراً أكبر في موضوع القروض التي تعثر أصحابها في السداد بسبب ظروف الحرب، أو عن عمد بقصد التخريب في بعض الحالات. علماً بأن هذه القروض متنوعة في غايات المنح من قروض أفراد واستهلاكية وسكن واستثمارية وشخصية ما يفرض بالمقابل طرقاً متعددة لمعالجتها. فكيف تعاملت المصارف العامة في سورية مع هذا الملف الشائك؟ وما المقترحات والتقييمات؟ هذا ما يجيب عنه مدير بعض المصارف في هذا التقرير.



التأخيرية في عهدة وزارتي الاقتصاد والمالية وفي حال كان خياراً لا بد منه أمام الوضع الراهن ومن المرجح أنه سيتم الوصول إلى هذه القرار، لأن الحكومة تنتظر إلى هذا الأمر من مقياس الربح والخسارة على مستوى الوطن لتصل إلى توازن بين الرقم الذي تخسره المصارف من خلال الإعفاء الكامل وبين الأرباح المحققة من إعادة عجلة الإنتاج للدوران.

لا حلول؟!

مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي بين لـ «الوطن» أن منح القروض جاء لغايات عديدة منها السياحة والاستثمارية وللمساهمة في استكمال إقامة هذه المشاريع ودعم إقلاعها لدعم الاقتصاد الوطني.

كما منحت القروض لذوي الدخل المحدود لغايات شراء أو إكمال أو ترميم شقق سكنية والتي لا يتجاوز سقف القرض فيها المليون ونصف المليون ليرة سورية وهذه القروض تشكل الشريحة الكبرى بين مجمل القروض وذلك (قبل تاريخ التوقف عن منح القروض الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في شهر أيلول ٢٠١٢) نظراً لتدني نسبة السيولة لدى المصرف عن النسبة القانونية.

واعتبر على أن الإجراءات القضائية المتخذة من قبل إدارة المصرف بحق المقترضين المتعثرين ساهمت بشكل كبير في تحصيل أموال المصرف وخاصة في ظل تطبيق القانونين ١٩ و ٢١ الخاصين بإحداث المحاكم المصرفية واتخاذ إجراءات منع السفر بحق المقترضين المتعثرين. وأكد ضرورة التمييز بين من تعثر أثناء الأزمة ومن تعثر قبل الأزمة كما يجب التمييز بين المنشآت الواقعة في المناطق الآمنة والمناطق الساخنة من حيث التعامل والإجراءات.

موضحاً بأن عمليات التسوية والجدولة والتي تنفذ وفق المراسيم الصادرة كالمرسوم ٨ لعام ٢٠١٤ والممدد بالقانون ٣٠ لعام ٢٠١٤ والمرسوم ٥١ لعام ٢٠١٢ والمرسوم ٣ الممدد بالقانون ٥٢ لعام ٢٠١٢ والمرسوم ٥٦ الخاص بالاحتياطي لعام ٢٠١٣ المتضمن تجميد الأقساط أثناء تأديتهم الخدمة الاحتياطية كان لها أثر إيجابي كبير في ازدياد تحصيلات المصرف المالية من خلال تسهيل عملية الدفع والتسديد المترتبة على المقترضين المتعثرين وتقسيم المبالغ المترتبة وخصوصاً في ظل الظروف الراهنة.

وعن إمكانية التشاركية مع المتعثرين في ظل هذه الأحوال السائدة ووجود عدد لا بأس به من القروض الممنوحة على ضمانات موجودة في مناطق ساخنة بين علي أن موضوع التشاركية يحتاج لبيئة قانونية خاصة بهذا الموضوع لأنه موضوع محدث، مشيراً إلى أنه تم السماح بمنح القروض التشغيلية لتمويل رأس المال العامل وأن المصرف الآن في طور إعداد التعليمات التنفيذية الخاصة من قبل مجلس إدارة المصرف. على حين لم يجد علي أن هناك أي حلول من الممكن أن تسهم في حل مشكلة القروض المتعثرة.

أوضح أنه يحق وحسب القوانين النافذة للمصارف الاستثمار في المؤسسات المالية والاستثمار بالأوراق المالية، على حين إن هذه الشراكة عملية معقدة وتحتاج للوصول لها بأن يتم تنظيم قانون خاص بها، مشيراً إلى أن هذه الثقافة بعيدة حالياً، منوهاً بعدم تحقيق النجاح للشركات الخاصة محلياً لأكثر من تجمع ويلاحظ أنه حتى الشركات العائلية يكون عمرها جيلاً واحداً من المؤسسين وعند انتقال الملكية إلى الورثة تضمحل هذه المؤسسات بدلاً من أن تكون بشكل أكبر تطوراً ولا تصمد مع الزمن إلا المؤسسات الفردية.

مبيناً أنه يجب الاقتناع والتعميم بشكل مبدئي لثقافة الشراكة على صعيد القطاع الخاص وعلى صعيد القطاع المشترك والعام حتى يتم الانطلاق إلى إصدار تشريعات جديدة لتنظيم هذه الشراكة، ومعبراً أن موضوع المصارف يأتي في المرحلة الأخيرة من هذا التعديل.

وقسم زيتون المتعثرين إلى شريحة أصحاب المنشآت التي تدمرت بسبب الأزمة وتعذر عليهم التسديد، وشريحة أصحاب منشآت ما زالت منشآتهم سليمة ولكن لا يمكن لهم استثمارها بسبب الظروف الحالية التي يمر بها القطر ولوقوع هذه المنشآت في مناطق غير آمنة، وإلى شريحة أصحاب المنشآت الموجودة في مناطق آمنة ولكن تواجه صعوبة في الاستثمار.

وبين زيتون أنه يجب التفرقة في جميع الحالات بين شريحة المتعثرين سيئي النية وبين معظم المتعثرين الذين كانت الأزمة الحالية السبب الحقيقي وراء تعثرهم، وهؤلاء لا سبيل لمعالجة ديونهم ضمن الواقع الحالي، لذا يجب الترتيب في معالجة هذه القروض مرحلة ما بعد الأزمة، لأنه من الصعب حالياً إيجاد حلول سواء للمتعاملين أم للمصارف لأن الأولويات الحالية هي الوصول بالقطر إلى الأمان والقضاء على الإرهاب.

وأشار إلى أن الإعفاء من كامل الفوائد العقديّة وليس

قرض لنفس المقترض فقد كان من الممكن لنفس المقترض الحصول على قرض تسهيلات متنوعة صغيرة ومتوسطة. وأوضح زيتون أن الهدف الأساسي من قروض المصرف الصناعي كان إقامة صناعات محلية متطورة ومتقدمة تلي احتياجات السوق المحلية، والوصول إلى الحصول على حيز في السوق الخارجي من خلال المنافسة عن طريق تقديم الدعم للوصول لميزات جودة مرتفعة للمنتج المحلي. مؤكداً أن قوانين ومراسيم التسوية كانت مجدية مع بعض المقترضين المتعثرين وخاصة الإجراءات الصارمة التي قام بها المصرف بحق المتعثرين كإجراء منع السفر وتنفيذ الحجز على ضمانات القروض، بالإضافة إلى فرض شروط قاسية على المقترض الراغب بإجراء عملية طي لقرار منع السفر منها أن يقوم المتعامل بدفع ما يقارب ٢٥ بالمئة من إجمالي كتلة الدين إلى تسديد جزء مقبول من ديون هؤلاء.

وعن بعض المعوقات التي واجهت عملية التسديد لدى المصرف ذكر زيتون أنها تعود إلى الثقافة التي أقرتها الأزمة عند الصناعيين ما دفع بعضهم إلى عدم السداد خوفاً من المستقبل والتوجه العام لدى معظم التجار والصناعيين إلى الادخار، بالإضافة إلى تدمير عدد كبير من المنشآت وتوقف بعضها عن العمل وبالتالي كان هناك عجز حقيقي عن السداد.

وفيما يخص المراسيم التي صدرت برأى قاسم أنها لم تراعى كثيراً ظروف الأزمة، مشدداً على ضرورة إجراء عملية تقييم لهذه المراسيم للوقوف على الأسباب الدقيقة التي أدت إلى عدم الاستفادة منها بالشكل الأمثل والانطلاق من النتائج إلى مرحلة جديدة وثقافة جديدة في تحصيل الديون المتعثرة.

وعن إمكانية إجراء شراكة للمصارف مع بعض المشاريع المتوقفة التي من الممكن أن تحقق جدوى اقتصادية عند تشغيلها بحيث يستعيد المصرف جزءاً من ديونه بامتلاكه لنسبة من المشروع ويستطيع تحصيل ديونه من الإنتاج،

مدير المصرف التجاري السوري فراس سلمان بين لـ «الوطن» أن عدد المتعاملين الحاصلين على قروض وتسهيلات من المصرف يبلغ ١٧٥٨٠ متعاملاً، ويبلغ عدد الديون الجيدة والمقترضين المتابعين لتنفيذ التزاماتهم بمواعيدها ١٤٣٨٠ متعاملاً، على حين وصل عدد الملاحقين قضائياً ٣٢٠٠ متعامل بحجم مديونية نحو ٥٥ مليار ليرة سورية.

وأوضح سلمان أن هناك أثراً إيجابياً نسبياً نوعاً ما لعمليات التسوية والجدولة التي أجراها المصرف للمقترضين المتعثرين الراغبين بالاستفادة من قوانين الجدولة، وخاصة إذا تم النظر إلى قيمة وعدد القروض المجدولة والتي بلغت على قوانين ومراسيم الجدولة المختلفة ٧٥٠ قرصاً بقيمة ٧,٨ مليارات ليرة سورية، وتخلف بعض من أجرى عقود التسوية عن إتمامها تحت مبررات غير مقنعة.

ومن الحلول الناجحة لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة، بحسب سلمان، إصدار مراسيم تسويات تتضمن إعفاء من الفوائد بشكل كامل وخاصة للمتضررين من المتعثرين بسبب الأزمة، إضافة إلى منح حوافز تشجيعية للمتعاملين الذين يسدّدون قروضهم المتعثرة بشكل سريع، مع منح المتعاملين الذين يلتزمون بالتسوية قروضاً جديدة لتشغيل المشاريع والمصانع المتضررة، والعمل على إيجاد صيغ معينة لإجبار القادرين على التسديد لدفع ما هو مترتب عليهم من التزامات، بالإضافة إلى تأجيل تسديد الالتزامات المترتبة على المتعاملين الثابت تدمير مشاريعهم ومصانعهم.

الترتيب المطلوب

من جهته مدير المصرف الصناعي قاسم زيتون بين لـ «الوطن» أن قروض المصرف تمتاز بأنها قروض استثمارية مبالغها كبيرة نوعاً ما، مع وجود أكثر من

